الفصل الخامس

التصنيع الحادث مؤخرًا (الحديث)

يتناول الكتاب فى هذا الفصل مناقشة مشاكل الدول التى دخلت إلى التصنيع حديثا (أو مؤخرا) ، وكذلك الفرص التى كانت متاحة أمامها ، وفى ظل الظروف الحالية للإقتصاد العالمى ، أو ما عرف بمصطلح العولمة (Globilization) ، إذ أن هذه الظروف قد أثرت على مسارات التنمية فى دول العالم الثالث . وفى البداية يتم تناول موضوع أساسى وهو التصنيع فى أوروبا وعلاقاته بالتقسيم الدولى للعمل ، وذلك خلال المرحلة الاستعمارية .

تأثير التصنيع والإستعمار الأوروبى على التقسيم الدولى للعمل :

سار التصنيع فى أوروبا مع التحول إلى الإقتصاد الرأسمالى ، وكذلك مع توسع الاستعمار التجارى بالأساس ، وحيث هدف ذلك الاستعمار إلى إيجاد مصادر آمنة لتوريد الخامات ، مع استخدام الأسواق المحتلة لتصريف المنتجات المصنعة فى أوروبا .

وقد حرمت دول أوروبا القائمة بالتصنيع والاستعمار (انجلترا ، فرنسا ، هولندا ، أسبانيا ، البرتغال) غالبية دول العالم من بدء عمليات التصنيع ، كما أوجدت التقسيم الدولى للعمل ، خاصة بين **المركز** (الدول الصناعية) **والأطراف أو المحيط** (الدول المتخلفة ، والتى ظلت غير مصنعة) ، وقد بدأت حدود تجارية جديدة قائمة على خامات الدول المحتلة (تبغ ، معادن ثمينة ، أقطان ، بهارات ، بطاطس ... إلخ) ومنتجات أوروبا الصناعية ، وبالطبع اختلفت حدود ذلك التقسيم للعمل من منطقة جغرافية إلى أخرى .

أما أمريكا فإن اتصالها مع أوروبا أدى إلى تناقص أعداد السكان الأصليين نتيجة ما أصابهم من الأمراض التى نقلت إليهم من أوروبا ، أو لقتل هؤلاء السكان (الهنود الحمر) ، بذلك أدخلوا فى عمليات التجارة دول غرب أوروبا كدول مصدرة للعبيد الأفارقة ، وقد شملت التجارة مع أوروبا : الأقطان ، التبغ ، السكر ، بينما صدرت أوروبا المنسوجات والأسلحة (البنادق) . هذا مع نزح الأرباح إلى الدول الأوروبية ، لدرجة أن حوالى ثلث رأس المال الذى تكون فى بريطانيا كان مصدره العوائد التى تحققت فى الهند مع نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر . وقد شهدت الهند انتكاسة كبيرة فى صناعة المنسوجات القطنية ، ففى ظل نظام ضرائبى متعسف قامت الشركة الهولندية لغرب الهند بالحصول على مختلف المكاسب المالية والأرباح ونزحها إلى أوروبا ، مع إبقاء الهند كمورد للأقطان فقط لا غير .

وقد انعكس تدهور الأوضاع فى أسبانيا والبرتغال على سوء الأحوال فى

المستعمرات التابعة لها ، وبالتالى لم تنمو التجارة بين دول المركز والأطراف على نحو ما حدث مع المستعمرات التابعة لبريطانيا أو فرنسا . فقد تحقق لبريطانيا مع ارتفاع معدلات الإنتاج والتكنولوجيات المستخدمة ميزة التجارة الحرة ومواجهة المنافسة على مستوياتها المختلفة . كذلك تمكنت بريطانيا من التأثير على دول أمريكا اللاتينية المستقلة حديثا ، حيث طبقت المتاجرة فى السلع الصناعية مقابل الخامات والطعام الغير مصنع ، كذلك دُفعت الكونغو البلجيكية إلى زراعة المطاط على مساحات شاسعة للتصدير لصناعة الإطارات اللازمة للسيارات المنتجة بالدول الصناعية ، كما تم تحويل شاطئ الذهب (المستعمرة البريطانية) إلى إنتاج الكاكاو اللازم للتصنيع فى أوروبا، وقد شاركها فى ذلك دول أوروبية أخرى ، وعادت الفوائد على الجميع ، بما فى ذلك ملاك الأراضى الأقوياء فى دول أمريكا اللاتينية .

وقد عملت كل من بريطانيا وفرنسا على مد نفوذهم إلى العديد من مناطق آسيا وذلك بحدود عام ١٨٥٧ - ١٨٥٨م ، ثم ما تبع ذلك من الاتجاه إلى أفريقيا خلال عقدى السبعينات والثمانينات (من القرن التاسع عشر) ، إذ أصبح ٩٠٪ من أفريقيا فى عام ١٩٠٠م محتل بمعرفة الدول الأوروبية ، مع عدم السعى من السلطات الاستعمارية إلى إحداث أى تغيرات ملموسة فى نظم العمل ، وكذلك بالنسبة للملكية الزراعية ، ومما أدى بالتالى إلى عدم إحداث أى تنمية صناعية ، بل ظل السكان المحليين فى المستعمرات يعانون من التمييز فى الضرائب والمعاملات وملكية الأراضى وشروط الائتمان ... إلخ . ومما أدى إلى توقف التطور فى المستعمرات ، خاصة الأفريقية .

ذلك هو التقسيم الدولى العمل الذى ساد حتى بداية عقد الثلاثينات (من القرن العشرين) حيث بدأت فى الدول المستعمرة بعض الصناعات الخفيفة أو التجميعية ، لتغطية احتياجات السوق المحلى ، وليس للدخول فى أى مجال تنافسى مع الصناعات القائمة فى المراكز الرأسمالية (الاستعمارية) . أى أن الاستعمار أوقف أو منع النمو الصناعى فى المستعمرات .

التصنيع فى العالم الثالث منذ الاستقلال :

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، **وبدأ مرحلة الإستقلال** ، فقد ركز قادة العالم الثالث على استراتيجيات التطوير والتنمية القائمة على التصنيع السريع ، بحيث أن إنتاج المواد الخام أصبح ميراث العهد الاستعمارى ، ويجب التخلص منه ، كما أصبح التصنيع هو المفتاح الأساسى لرفع مستوى حياة السكان ، كذلك تحققت بداية لا بأس بها للتصنيع فى أمريكا اللاتينية ، وعلى مدى السبعين عاما الأخيرة من القرن العشرين ، بدأ تحريك للصناعات من العالم الرأسمالى المتقدم إلى دول العالم الثالث ، فحتى نهاية العشرينات (١٩٢٠م) كانت أوروبا الغربية ، أمريكا الشمالية ،

اليابان تسيطر على أكثر من ٩٠٪ من الإنتاج العالمى ، ومع ما حدث من تصنيع فى العالم الثالث انخفضت النسبة إلى حوالى ٦٠٪ ، آخذا فى الحسبان التصنيع الذى تم فى الدول الاشتراكية . والتى زادت حصتها فى الإنتاج العالمى من ٨,٤٪ عام ١٩٤٨م إلى ٢٥,٤٪ عام ١٩٨٤م ، لكن كان تركز التصنيع فى العالم الثالث على الصناعات غير الأساسية أو الهامة . ونسبة الزيادة فى التصنيع إلى إجمالى الناتج القومى خلال الفترة من ١٩٣٠م إلى ١٩٨٤م فى بعض البلدان كانت على النحو التالى :

- بنجلاديش من ٤٪ إلى ١٤٪ .
- تايلاند من ١٩٪ إلى ٣٠٪ .
- شاطئ العاج من ١٤٪ إلى ٢٦٪ .
- إجمالى الدول المنخفضة الدخل من ٢٩٪ إلى ٣٤٪ .

لكن مع دخول العالم الثالث إلى هوة الاقتراض من الدول الغنية (الصناعية والرأسمالية) فقد تأثرت نسبة الزيادة فى عمليات التصنيع .

وفى أى الأحوال تغيرت التركيبة الإجتماعية لدول العالم الثالث المصنعة ، فقد زادت نسبة تشغيل العمال من ٩٪ إلى ٢٨٪ من إجمالى السكان ، أما دول شرق آسيا فقد حققت نتائج متميزة ، فقد زادت حصتها فى التصنيع العالمى من ١,٦٧٪ فى عام ١٩٧٥م إلى ٣,٢٦٪ فى عام ١٩٨٥م، وكذلك زادت الحصة فى الصادرات على النحو التالى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥م : كوريا الجنوبية من٤٠ إلى ٤٤ بليون دولار أمريكى ، تايوان من ٤,٥ إلى أكثر من ٥٠ بليون دولار أمريكى ، ومما يشير إلى تقسيم جديد للعمل الدولى . وتغير فى أساليب الاستعمار القديم .

لكن كل ذلك لم يغير أن العالم الأول ظل هو المُصدر الأساسى للعالم الثالث ، إذ شكلت الصادرات من العالم الأول إلى الثالث ٣,٦ ضعف صادرات العالم الثالث إلى الأول .

وإجمالا يمكن التوصل إلى أنه رغم التصنيع الذى حدث فى العالم الثالث ، فقد ظل دون زيادة فى الحصة التى يحققها فى الاقتصاد العالمى منذ عقد الاربعينات وحتى التسعينات .

التصنيع فى العالم الثالث :

معتمد أم مستقل :

حتى بداية السبعينات كان التصنيع فى العالم الثالث يسير على ذات الأسلوب الاستعمارى من تقسيم العمل الذى اتبع من قبل ، هل كان ذلك التصنيع مستقلا بذاته ؟، أم معتمدا على العالم الأول (الاستعمارى) ؟ ، وهل كان ذلك التصنيع

يتحقق لو استمر العالم الثالث على حالته كجزء من الدول الرأسمالية ، أى لم يستقل ، أو لم يتخذ بعضه منهج اشتراكى أو شيوعى ، هذا وقد وضعت اشتراطات للحكم على التصنيع هل هو مستقل أم تابع ، بشروط الإستقلالية التالية :

- أن يكون الإنتاج لتغطية الاحتياجات المحلية .
- أن يتحقق باستخدام استثمارات محلية .
- أن تتنوع المنتجات .
- أن يعتمد على استخدام قدرات تكنولوجية مستقلة .

وتشير الأرقام إلى أن البعض من دول العالم الثالث قد حققت إنجاز ملموس فى التصنيع ، وبنسب تتفوق على دول العالم الأول ، فمن عام ١٩٥١م إلى عام ١٩٦٩م تحققت نسب النمو التالية :

البرازيل ٧,٨ ٪ ، زامبيا ١٣,٨ ٪ ، كوريا الجنوبية ١٦,٩ ٪ .

لكن بعض الآراء تؤكد على أن ذلك التصنيع كان إلى حد ما ، ومنذ البداية، معتمدا على العالم الأول .

نقطة هامة أيضاً يلزم مناقشتها : هل استيراد التكنولوجيا وتطويعها لا يعنى بالضرورة أن هناك تبعية ، كل هذا يطرح دور الشركات متعددة الجنسية ، وهل ساعد وجودها على التنمية الصناعية ، أم هل أدى وجودها إلى محدودية دور رأس المال المحلى ؟؟

الشركات متعددة الجنسية فى العالم الثالث :

تتحكم هذه الشركات فى الإنتاج والتصنيع فى أكثر من دولة ، وتختلف عن الشركات العالمية العاملة فى التجارة فقط وكذلك عن الشركات الاستعمارية القديمة مثال : الشركة البريطانية لشرق الهند ، أو الشركة الهولندية لغرب الهند ، والأرقام الإحصائية عن هذه الشركات فى عام ١٩٩٠م كانت على النحو التالى :

- يصل عددها إلى ٣٧ ألف شركة تدير أكثر من ٢٠٠ ألف مصنع فى مختلف دول العالم .
- وصلت مبيعاتها إلى حدود ٤,٨ تريليون دولار .
- مبيعات أكبر ٣٥٠ شركة ، تساوى ثلث الناتج الإجمالى لجميع الدول الرأسمالية المتقدمة .
- تتحكم أكبر ١٠٠ شركة فى ثلث الاستثمارات العالمية .
- أكبر ٥ شركات فى مجالات السلع الاستهلاكية ، والسيارات ، وخطوط الطيران والإلكترونيات ، والفضائيات ، تصل مبيعاتها إلى ٥٠ ٪ من إجمالى مبيعات العالم ككل .

- تحقق مبيعات شركة واحدة مع فروعها ثلث إجمالى التجارة العالمية .

هذه شركات عملاقة فى كل شىء ، فعلى سبيل المثال فإن شركة بيبسى كولا ، لديها ٥٠٠ مصنع فى ١٠٠ دولة، وبعدد عامليين يزيد عن ٣٣٥ ألف فرد.

وتاريخيا كان هناك انتقال لرأس المال من العالم الأول إلى الثالث مع نهاية القرن التاسع عشر ، لكن بالأساس لإنتاج المواد الخام ، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ التوسع فى الاستثمار فى دول الأطراف (العالم الثالث) ، بحيث وصل إجمالى الاستثمارات بمعرفة هذه الشركات إلى أكثر من ٨٠ بليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٣م . أما دول العالم الثالث فقد شجعت هذه الاستثمارات وأعطت العديد من الحوافز ، مثال الإعفاءات الضريبية والجمركية ، مع إيجاد وتطوير البنى الفوقية والمرافق اللازمة لإقامة الصناعات الناجحة .

تأثير الشركات متعددة الجنسية على العالم الثالث :

هناك انقسام فى الرأى ، بين مؤيد أو ناقد ، فالمؤيدون لقيام هذه الشركات بالاستثمار والتصنيع فى العالم الثالث يذكرون الأسباب التالية :

١ – تزيد هذه الاستثمارات من رأس المال العامل فى البلدان المتلقية له ، وبالتالى تزيد من الدخل والعائد الاقتصادى فى هذه البلدان .

٢ – تساعد على تطوير العلاقات الأساسية داخل الاقتصاد ،. مثال تطوير التوريدات والمبيعات للسلع الوسيطة .

٣ – تزود بلدان العالم الثالث بالتكنولوجيات التى تتيح لها المنافسة مع الدول الصناعية (الرأسمالية) .

٤ – تشجع من حب المنافسة ، وبالتالى من الكفاءة الاقتصادية ، ومما يعطى تأثيره سواء داخل البلد المتلقية أو على مستوى الاقتصاد العالمى .

٥ – إيجاد فرص عمل لمواطنى البلدان المتلقية .

٦ – مع زيادة الدخل للمواطنين يتزايد بالتبعية معدلات الاستهلاك .

٧ – مع النمو الاقتصادى تتوفر للبلد المتلقية فرص الاستقرار السياسى .

فى المقابل يقدم الناقدون الأسباب التالية لعدم رضائهم :

١ – ليس من الضرورى أن يزيد رأس المال الأجنبى من الدخل للبلد المتلقية ، فقد تكون الأموال الداخلة أقل مما يتم إخراجه من هذه البلد . كذلك يمكن أن تتسبب فى ارتفاع الأسعار .

٢ – التجارة بين فروع ذات الشركة يمكن أن تؤدى إلى ارتفاع الأسعار ، ذلك أن هذه العمليات لا تحكمها المنافسة ، بل أن تعظيم الربح المشترك هو الهدف

الأساسى لكل من الفرع البائع أو الفرع المشترى . يساعد على ذلك إذا ما كان فى إمكان هذيين الفرعين للشركة الأم ، التوصل إلى احتكار السلع المتبادلة بينهما داخل هذه البلد . وكذلك للتهرب من دفع الضرائب ومخالفة غيرها من النظم المطبقة فى هذه البلد .

٣ – نادراً ما توجد علاقات بين الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية . ذلك أن الشركات متعددة الجنسية تعتمد على نفسها فى توفير مدخلاتها بدلا من الحصول عليها عبر الموردين المحليين .

٤ – غالباً ما تكون التكنولوجيات المنقولة بمعرفة الشركات متعددة الجنسية ، غير مناسبة للبلد المتلقية ، إذ أنها فى الأغلب تكنولوجيات كثيفة رأس المال ، بينما المناسب للبلدان المتلقية أن تكون تكنولوجيات كثيفة العمالة ، بذلك لا يتحقق إلا تشغيل محدود للعمالة المحلية ، بذلك لا تزيد هذه الشركات من فرص العمل، وإذا ما حدث أى زيادة للتشغيل فتكون لصالح هذه الشركات .

٥ – تعمل الشركات متعددة الجنسية على الاستفادة من وضعها الاحتكارى داخل البلد العاملة بها ، ومما يضعف بالتالى من وجود المنافسة ويقلل من زيادة كفاءة الأداء .

٦ – حتى لو أدى وجود هذه الشركات إلى زيادة الدخل ، وبالتالى ارتفاع معدلات الاستهلاك فغالبا ما تكون الزيادة فى استهلاك السلع الغير مناسبة ، والتى لا احتياج أساسى لها ، ومما يحمل معه تأثيرات صحية ضارة ، وأحياناً مميتة .

٧ – لا يعنى وجود الشركات متعددة الجنسية أن هناك ثبات سياسى فى الدولة المستضيفة ، بل أن هذه الشركات غالباً ما تضعف حكومة هذه الدولة ، وذلك بكسر القوانين أو التراخى فى تطبيقها ، مثال قوانين البيئة ، وفى أحيان أخرى ربما تشجع على التدخلات العسكرية .

بذلك نجد أن هناك اختلاف فى الرؤى ، بين مؤيد ومعارض ، وبين كون هذه الشركات تساعد على التنمية لبلدان العالم الثالث ، أم تؤدى إلى إحداث تأثيرات عكسية وسيئة . ورغم ما يقدمه كلا الجانبين ، المعارض والمؤيد ، من حجج وأمثلة ، إلا أنه من الصعب التقييم ومما يستدعى إعادة النظر فى كل من الأسباب التى يقدمها كل منهم لدعم نظريته .

زيادة رأس المال والدخل :

يحدث فى قطاعات محدودة للغاية أن يؤدى وجود الشركات متعددة الجنسية إلى زيادة رأس المال داخل البلد المتلقية ، وتشير الإحصائيات أن الاستثمارات الجارية فى بلدان العالم الثالث ، لا تزيد نسبة رأس المال القادم من الخارج عن الثلث ، بينما

تشكل الأموال **المعاد** استثمارها داخليا أكثر من النصف ، وحيث تنتج هذه الأموال من الأرباح التى سبق تحقيقها بمعرفة هذه الشركات .

كذلك تقوم الشركات متعددة الجنسية بتقديم تسهيلات متعددة لرأس المال المحلى ، وبما يعنى عدم قيامها بالاستثمار المباشر من قبلها . بذلك فإن الادعاء بأن هذه الشركات تزيد من رأس المال المستثمر هو ادعاء مغالى فيه وغير صريح ، وحيث تحصل هذه الشركات أيضاً على مميزات وفرص السداد المتأخر (credit) ، مثال عند ارتفاع معدلات التضخم (حالة دول أمريكا اللاتينية) أما النظرية المتشائمة عن أن الاستثمارات الأجنبية تأخر نمو دول العالم الثالث ، فهى نظرية ضعيفة وذلك للأسباب الثلاثة التالية :

- ليس جميع الأموال المستثمرة تأتى عن طريق الاقتراض من الداخل ، ولذا فالقول بأن الشركات المتعددة الجنسية لا تحضر معها استثمارات من الخارج ، ليس صحيح تماماً ، بل أحيانا ما تقوم بإحضار بعض الأموال من الخارج .
- ليس صحيحاً أن الشركات المتعددة الجنسية تقوم بنزح أرباحها إلى الخارج ، بل أحيانا ما تقوم بدفع هذه الأرباح داخل بلدان العالم الثالث ، وإعادة استثمارها ثانية فى التصنيع والإنتاج .
- تقوم الشركات متعددة الجنسية بتحقيق الأرباح ، لكن تعطى نسب منها إلى المساهمين المحليين ، بذلك فالأوضاع لا تختلف عما تقوم به فى الدول الصناعية ، أى العالم الأول .

وفى بعض الأحيان فإن هذه الأرباح لا تحدث إلا بعد عدة سنوات من العمل ، دون تحقيق أى أرباح أو إعادة إخراج الأموال إلى البنوك الأوروبية ، أو الأسواق المالية المزدهرة .

كذلك من الصحيح أن هناك نسبة من الأرباح تنتج عن طريق تحريك الأسعار وعلى سبيل المثال فى قطاع صناعة الأدوية ، حيث الملاحظ أن الشركات متعددة الجنسية ، تشكل الصاحب الأساسى للدواء المنتج ، وتسوقه بأسعار مرتفعة تضمن لها الربحية العالية ، بينما تكون الشركات المحلية مقلدة غالبا لهذه الأدوية ، وتبيع بأسعار أقل بكثير، وأحيانا ما تعطى المبرر لرفع الأسعار ، على الأقل للمساواة أمام المستهلك.

وإجمالا فمن المؤكد أن ما تقوم به الشركات متعددة الجنسية من رفع للأسعار، أو تحريكها فى العالم الثالث لا تستطيع أن تقوم به فى دول العالم الأول ، لكن يثير الأسئلة حول قدرات الحكومات فى دول العالم الثالث على التعامل مع أو مواجهة هذه الشركات متعددة الجنسية . والأمر لا يتوقف عند تحريك الأسعار فقط ، بل أنه

مؤثر بالتأكيد على العالم الثالث ، ويعطى تفسير لعدم النمو الاقتصادى ، حسبما كان مخطط له أو مستهدف الوصول إليه .

العلاقات الإقتصادية :

هناك اعتقاد شائع بأن الشركات متعددة الجنسية تستطيع أن تؤثر بفاعلية على العلاقات الاقتصادية داخل دول العالم الثالث ، وبحيث تستطيع أن توقف أو تزيد من فرص النشاط الاقتصادى داخل هذه الدول . لكن ذلك ليس صحيحاً بصفة مطلقة، إذ أن ذلك يعتمد على :

- القطاع أو النشاط الذى تزاوله الشركة متعددة الجنسية داخل تلك الدولة من العالم الثالث .
- القوانين والنظم المطبقة فى تلك الدولة ، ونظام الحكم بها وما تعمل على إتاحته من نشاط اقتصادى ، أو خطط للتصنيع ، وما تستهدفه فى مراحل التنمية .
- مدى الاحتياج فى هذه الدولة إلى استثمار خارجى .

فعلى سبيل المثال من المعروف أن الشركات متعددة الجنسية لا تسعى إلى إقامة وحدات مستخدمة للتكنولوجيات كثيفة العمالة ، خاصة إذا ما كان التصدير هو المستهدف . بل أحياناً ما تقوم باستيراد اللازم من مدخلات التصنيع ، كبديل عن الصناعات كثيفة العمالة ، من خارج الدولة العاملة بها من دول العالم الثالث .

وبالطبع فإن هذا الأداء من الشركات متعددة الجنسية لا يمكن تعميمه فى مختلف الصناعات . أو لدى مختلف الشركات ، فعلى سبيل المثال ساعدت الشركات متعددة الجنسية من اليابان الشركات المكسيكية على التعاون معها والقيام بتزويدها باحتياجاتها من خامات التصنيع اللازمة لها ، وذلك بديلا عن استيرادها من خارج المكسيك ، وهو الذى فعلته بالتحديد الشركات الأمريكية . وفى أى الأحوال يتساوى رأس المال ، سواء كان أجنبياً أو محلياً ، فى اتخاذ اللازم من الإجراءات التى تحقق له أعلى ربحية ، وبصرف النظر عن الاعتماد على الخامات أو الصناعات المحلية، أو اللجوء إلى الخارج لتوفيرها ، وبأسعار أكثر اقتصادا ، وتؤثر درجة نمو الدولة من العالم الثالث على نحو كبير فيما يخص درجة الاعتماد على الخامات والصناعات المحلية ، أو اللجوء إلى الخارج . هذا ويمكن تحديد الآتى كعوامل مؤثرة على ما تتخذه الشركات متعددة الجنسية من تصرفات بالنسبة للسائد فى دول العالم الثالث :

- درجة نمو الصناعات المحلية .
- مدى توفر الخبرة الفنية والتكنولوجيا المناسبة للمطلوب .
- السياسات المطبقة سواء للهيئات أو الشركات أو الدولة المستضيفة .

- مدى الطلب ودرجة التغير بالنسبة للتكنولوجيات المستخدمة فى المنتجات المستهدفة فى الأسواق العالمية .

وأخيراً يلعب التقبل السياسى والتسويقى للشركة متعددة الجنسية دوراً مؤثراً فى تلك الاختيارات .

التكنولوجيات المستخدمة : يعتمد اختيار التكنولوجيات المستخدمة على إذا ما كانت الاستراتيجية المطبقة فى عمليات التصنيع بوحدات تلك الدولة من العالم الثالث تقوم على الاعتماد على نفسها ، أو مستعدة لأن تتعاون مع أو تعتمد على الغير (أى الشركة متعددة الجنسية) ، لكن فى ذلك الصدد يتساوى أيضاً رأس المال الأجنبى مع المحلى ، إذ أن كل منهما يسعى إلى تعظيم الربحية ، دون النظر إلى أى عامل آخر ، وكون اختيار التكنولوجيا المناسبة ، أى التى تحقق أفضل الإنتاج وأعلى الأرباح ، لا يعنى بالضرورة كونها تكنولوجيا وطنية ، أو حتما أن تكون من ذات الدولة من العالم الثالث ، أى أنها محكومة بالعلاقات الرأسمالية المباشرة ، ورأس المال بصرف النظر عن جنسيته يسعى دائماً فى ظل المنافسة القائمة بالأسواق ، إلى تقديم أفضل السلع ، مع خفض تكلفة إنتاجها ، وتعظيم الأرباح الناتجة عن تسويقها .

لكن ذلك لا يعنى تجاهل النظم والقوانين بالدولة من العالم الثالث ، ولا الظروف المحلية السائدة وأيضاً يتساوى فى هذا الصدد رأس المال المحلى مع الأجنبى ، أى أنها العلاقة بين حكومة الدولة من العالم الثالث مع القوى الرأسمالية القائمة ، وبصرف النظر عن جنسية هذه القوى .

المنافسة : لا تعنى المنافسة فرض الأسعار لتحقيق الخسارة ، كما يحدث أحياناً مع صغار المستثمرين ، ولا تعنى كذلك انتهاء عصر المنافسة لسيادة الاحتكارات التى تطيح بأى منافس لها ، بل المنافسة قائمة على الأقل ، بمعنى تكافؤ الشركات المتنافسة فى القدرات والفرص مع السعى إلى إيجاد فائض أرباح ، ولذا تشمل المنافسة المصانع، خاصة الكبير ، وبمقدرته على التحكم فى الإنتاج ، التكنولوجيا ، التسويق، التوزيع ، وأيضاً الكيفية أو القدرة التى تواجه بها أو تتبعها مع المنافسين لها .

بذلك فإن المنافسة تطبق سواء على الحادث بالاقتصاد العالمى أو داخل الاقتصاد المحلى ، ولا يعنى دخول الشركة متعددة الجنسية للعمل فى بلد ما سعيا وراء فرص عالية للربح ، أن تكون هناك محاكاة مباشرة من الشركات المنافسة الأخرى (متعددة الجنسية) . إذ يكون ذلك على نحو غير مباشر ، أو مثالى ، بل أنه يتحدد بموقع الشركات من المنافسة العالمية ، وكذلك بالقدرة داخل القطاع الصناعى المعنى ، وفى النهاية بالمقدرة على تشكيل الاستهلاك ، وكفاءة التوزيع ، أى بالتالى على القيمة

الاقتصادية المتحققة . ومما يعني فى النهاية السيطرة والتحكم على الأسواق من عدد محدود من الشركات الاحتكارية (متعددة الجنسية) ، وليس مع ما كان سابقاً من المنافسة بين العديد من المصنعين .

وفى بعض الأحيان قد تكون زيادة المنافسة دافعا إلى رفع الأسعار مع انخفاض كفاءة التصنيع ، مثلما هو حادث فى صناعة السيارات فى أمريكا اللاتينية بين الشركات متعددة الجنسية ، حيث أدت شراسة المنافسة إلى تعدد نماذج موديلات السيارات المنتجة (الأرجنتين ٤٧ موديل – المكسيك ٣٧ موديل – البرازيل ٦٨ موديل) .

ومع انخفاض الطلب فقد كانت الطاقة الإنتاجية المقامة غير مستغلة بالكامل ، ومما يستدعى حتمية رفع الأسعار لتعويض الخسائر ، وهذا ما يختلف مع قواعد المنافسة السائدة فى القطاعات الأخرى ، وما حدث فى أمريكا اللاتينية قد تم تحت حماية الدولة وبهدف فرض الحماية للشركات متعددة الجنسية مع تشجيع الاستثمارات القائمة وتنميتها .

تشغيل العمالة :

لا يمكن إنكار أو تجاهل كون الشركات متعددة الجنسية تتيح الفرصة لتشغيل العمالة فى دول العالم الثالث . وبمرتبات مرتفعة مقارنة برأس المال المحلى ، لكن ذلك قد يكون على حساب تشغيل العمالة من الشركات المحلية المنافسة لها ، والتى أحيانا ما **تتوقف** عن العمل مع دخول منافسة قوية أمامها . كما أن المرتبات المرتفعة لا تتساوى مع التى تدفع عن ذات الأعمال فى مصانع الشركة متعددة الجنسية فى مصانعها القائمة بالعالم الأول . كما أن الشركات متعددة الجنسية لا تقوم عادة بدفع مرتبات مرتفعة فى **الصناعات كثيفة العمالة** (صناعة النسيج ، الصناعات الزراعية) حيث تكون ظروف العمل قاسية للغاية .

كما يلاحظ فى بعض الدول الساعية إلى التصدير ، قيام الشركات متعددة الجنسية بالتفرقة بين العمال فى الجنسين ، حيث يتم استنزاف النساء من خلال مرتبات منخفضة ، وظروف عمل سيئة مع افتقاد عوامل الأمن والتأمين أثناء عمليات التصنيع . لكن بصفة عامة يلاحظ الآتى :

- يتساوى رأس المال المحلى مع الأجنبى فى أسلوب التعامل مع العاملين ، سواء رجال أو نساء ، وكذلك أيضاً فى استنزاف النساء .
- فى بعض الصناعات كثيفة رأس المال ، والتى تحتاج إلى عمالة ماهرة، تختلف الظروف (أحياناً) ، وتكون المعاملة حسنة .

- في أحيان أخرى ، يكون رأس المال الأجنبى أكثر تقدما وفاعلية عن منافسة المحلية .

عدم مناسبة المنتجات :

بالطبع ذلك أيضاً مرتبطة مع درجة مناسبة التكنولوجيا المستخدمة ، لكن أيضاً تختلف الآراء بين كون هذه المنتجات تأتى طبقا لاحتياجات المستهلكين فى دول العالم الثالث ، أم أنها امتداد لواقع السيطرة الاحتكارية وما تفرضه من استراتيجيات تسويقية .

ومن الأمثلة التى تركز عما تصنّعه الشركات متعددة الجنسية من إقتحام للأسواق على نحو قد يكون مدمر ، ما نسب إلى شركة نستلة (Nestle) فى عام ١٩٧٠م مع تسويقها وتشجيعها للبن البودرة للأطفال ، وكان ذلك فى مناطق من دول العالم الثالث التى لا تتوفر بها مصادر للماء النظيف الصالح للاستخدام فى إذابة هذه الألبان ، حيث كانت النتائج كارثة خطيرة للغاية فى النواحى الصحية ، ومما أدى إلى العديد من الوفيات للأطفال الرضع ، كذلك من الأمثلة التى تتخذ ضد هذه الشركات متعددة الجنسية ، ما تقوم به فى قطاع الدواء من إنتاج الدواء تحت مسميات متعددة وتسويقه بأسعار متفاوتة ، أغلبها مرتفع ، وذلك بدلا من العمل على تصنيع دواء واحد أساسى ذو سعر اقتصادى .

ومن الثابت أيضاً أن بعض السلع التى منع تداولها فى دول العالم الأول قد وجدت طريقها إلى دول العالم الثالث ، على سبيل المثال ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى منتصف السبعينات من منع استخدام مركبات هيدروكسى كوينولين (Hydroxy - quinolines) ، لكن لا زال هذا الدواء مستخدم فى دول العالم الثالث لعلاج بعض الأمراض ، وحتى فى وجود أدوية محلية أكثر كفاءة منه وأرخص سعرا .

والأمور بذلك لا تتعلق فقط بالشركات متعددة الجنسية ، بل بأوضاع الحكومات فى دول العالم الثالث ، وما تتخذه من قرارات أو إجراءات سواء للسماح أو المنع ، وما تستهدفه بالأساس من السماح أو الرفض ، إذن ما الأسباب ، ولماذا ، والكيفية للتنفيذ . وفى كثير من دول العالم الثالث ، يبدو بوضوح أن الاحتياج اللازم الوفاء به هو الطبقات الفقيرة لكى تظل على قيد الحياة ، وفى أوضاع إنسانية مقبولة .

كذلك فإن هناك احتياج ماس للفقراء من دول العالم الثالث لتوفير اللازم لهم من سلع أساسية (طعام ، ملابس ، مساكن ، علاج ، تعليم ... إلخ) نجد أن هذه الاحتياجات لا يمكن مقابلتها بالمطروح من طعام سريع (ويمبى – فرايد شيكن ،

كوكا كولا ، بيبسى كولا ، اسبرين ، سجاير فاخرة ... إلخ) ، لكن هذه السلع تتفق مع المنطق الرومانسى بأن العالم الثالث يتحضر ويمتد كفروع من العالم الأول ، وبما يتفق مع الظواهر الطبقية التى تسود العالم الأول . بذلك تتفق أكثر مع رؤية مثقفى العالم الأول وليس مع احتياجات المستهلكين الفقراء من العالم الثالث .

وهذه الملاحظات لا يجب أن تؤخذ على أنها تأييد لسيطرة الاستهلاك فى العالم الثالث ، بل أن هناك أسباب محددة لتفسير لماذا يكون بعض المستهلكين من العالم الثالث فى مواقف غاية من الضعف مقارنة بالمستهلكين فى العالم الأول ، يساعد على ذلك انخفاض مستوى التعليم ، وفقد السيطرة على الإعلانات ، ومما يؤكد ذلك ما يفسره بعض مثقفى الغرب حيث ينادون بضرورة أن يتم نقد فى الغرب لثقافة الاستهلاك ، وذلك إيضاحا للرؤية من الثقافات الأخرى وحيث أنها فى واقع الحال تقليد لثقافة الغرب الاستهلاكية .

واجمالا يمكن التأكيد على الآتى :

- الاستهلاك مرتبط بالدخل .
- الاستهلاك يعمل فى إطار مناخ ليس للأفراد فيه درجة عالية من السيطرة على حياتهم أو مستقبلهم ، خاصة بالنسبة لاختيارات العمل ، وخلق رأى عام أو خلافه .

هذه العوامل تؤثر على نحو كبير فى تحديد أشكال ونوعية الاستهلاك ، فالطعام السريع قد لا يفسر استهلاكه لجودته ، بل ربما لعدم وجود الوقت الكافى للقيام بالطهو ، والسيارة قد لا تشترى للاستمتاع بها ، لكن لاستحالة الحياة والتنقل بدونها ، وهذه الاحتياجات يتولى خلقها الاحتياج إلى قيمتها وضرورة توفيرها . وقد يكون ذلك كأمر لا ثانى له (أى لا اختيار آخر) .

أمر هام آخر ، ألا وهو وجود قوى مؤثرة بشدة على الأسواق ، وبما يوجد على النحو المطلوب حدود ومعدلات وكيفية الاستهلاك ، بذلك يكون الاستهلاك نشاط يأخذ مجاله داخل بيئة أو وسط اجتماعى ، وبداخله تكون الشركات متعددة الجنسية تلعب الدور الفعال والمؤثر والقائد ، خاصة وفيما يتعلق بالأسواق وبالتالى عمليات التصنيع بمختلف فروعه وأحجام وحداته .

الشركات متعددة الجنسية والدولة :

تكررت الأمثلة عن قيام الشركات متعددة الجنسية بتغير الحكومات أو العمل على إضعاف الدولة من العالم الثالث أو تخطى قوانينها ونظمها (مثال شركة ITT فى شيلى ، وكيف تحولت من مراحل البناء الناجح إلى التدخل العسكرى الدموى) ،

هذا إضافة إلى التحكم فى الطلب والتسويق العالمى ومن خلال شبكات عالمية للتوزيع فى الأسواق المختلفة ، كما يحدث أحياناً إهمال وتجاوز لقوانين البيئة ، وما قد يلى ذلك أحيانا من أحداث ونتائج درامية (مثال التسرب الكيميائي من شركة يونيون كاربيد للمبيدات الحشرية فى الهند (بهوبال) ، حيث توفى أكثر من ٢٠٠٠ فرد مع إحداث إصابات مدمرة لأكثر من ٢٠٠ ألف فرد) .

بالتأكيد فإن للشركات متعددة الجنسية قوة وسلطان ، وفى أوقات ما تتصرف بقوة وجبروت مقابل ضعف دول العالم الثالث أو العمل على إضعافها على نحو تدريجى ، وربما يكون سريعا . لكن من اللازم التأكيد على أن ذلك ليس بالطبع ما يحدث دائماً ، بل أن هناك تجارب متميزة ، خاصة فى دول شرق آسيا حيث قامت هذه الشركات بدور ريادى فى التنمية الصناعية ، إذ عملت دولها من البداية على التعاون مع هذه الشركات وتقنين ورقابة نشاطها مع إدخالها فى نظام اقتصادى مستقر وبما يضمن ويتيح فرص التعاون بين الدول وبينها .

وهناك تشبيه يذكر فى هذا الصدد عن تعاون دول العالم الثالث مع الشركات متعددة الجنسية ، حيث أنها ليست علاقة تسير على نحو اتوماتيكى دون عقبات أو مشاكل ، لكن لو حدثت تلك العقبات والمشاكل فإنها تشبه الجزر الواقعة فى وسط بحر كبير من التعاون المتبادل بين كلا الطرفين . بذلك يختلف تأثير الشركات متعددة الجنسية على تنمية دول العالم الثالث ، حيث لا يكون دائماً مستمر أو منتظم ، بل يختلف طبقاً للزمان والمكان ، كما أن النشاط يختلف طبقا لعدد من العوامل التى تشمل : القطاع الجارى به نشاط الشركات ، دور الدولة فى التنظيم والرقابة ، العلاقات المحلية الإجتماعية والإقتصادية والتى تتولى الشركات إجراء عمليات الاستثمار بها .

بذلك فإن مناقشة كون الصناعة فى العالم الثالث مستقلة أو معتمدة على العالم الأول ، وبما يتفق مع النظريات المتفائلة أو المتشائمة ، يبدو غير منطقى ويتفاوت بين الشركات متعددة الجنسية ودول العالم الثالث ، وعلى نحو لا يشير إلى أن هناك اتفاق وتماثل فى العلاقات وعلى نحو متطابق ، خاصة تحت اختلاف وتباين العوامل الدولية المختلفة والمؤثرة على العلاقات بين هذه الشركات والدول التى تعمل بها .

لذلك عند تحليل هذه العلاقات بين الشركات متعددة الجنسية ودول العالم الثالث، يلزم إجراء تحليل منصف يأخذ فى الاعتبار مختلف العوامل المحلية والعالمية ، ومدى تداخل أو فاعلية العلاقات فيما بينها .

تأثير أوضاع الاقتصاد العالمى على التصنيع فى العالم الثالث :

لتقييم مركز العالم الثالث فى الاقتصاد العالمى ، وفيما يتم به من تصنيع ، فالملاحظ أن ذلك يعتمد على العاملين التاليين :

- الاستراتيجية التى تتبعها الشركات متعددة الجنسية .
- اتجاهات تحرك رأس المال العالمى .

والعامل الثانى يبدو أكثر قوة وفاعلية فى عمليات التصنيع بالعالم الثالث مقارنة بالعامل الأول الذى يبدو أقل تأثيراً .

وقد تفاوتت حركة رأس المال ، القادم من العالم الأول إلى العالم الثالث ، بين الزيادة والنقصان خلال العشرين عاماً الأخيرة من القرن العشرين ، مع اختلافها حسب المنبع القادمة منه والمصب الذاهبة إليه ، أى دول العالم الثالث ، لكن من الملاحظ دائماً أن ما يتجه إلى العالم الثالث لا يشكل إلا نسبة الثلث مما يتم استثماره فى العالم الأول .

وكدليل على انخفاض الاستثمار فى العالم الثالث خلال الفترة من عام ١٩٧٥م إلى عام ١٩٨٤ م ، انخفض ذلك الاستثمار على النحو التالى :

- ألمانيا من ٢٧٪ إلى ١٩٪
- اليابان من ٧٣٪ إلى ٥٢٪ (أغلبه استثمر فى دول شرق وجنوب شرق آسيا)
- المملكة المتحدة من ١٩٪ إلى ١٦٪
- فى مجموع دول جنوب وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية انخفضت حصة الاستثمار القادمة إليها بحوالى ٢٥٪
- انخفضت إجمالى حصة العالم الثالث من ٢٧٪ خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٣ م إلى ٢٠٪ خلال الفترة ١٩٨٤ – ١٩٨٧ م .

كما يلاحظ أن هذه الاستثمارات الخارجية قد تركزت فى عشرة دول فقط . ففى عام ١٩٩١ م ، تم استثمار ٦٨٪ من رأس المال الخارجى فى دول :

- سنغافورة (٢,٣ بليون دولار) – المكسيك (١,٩ بليون دولار)
- البرازيل (١,٨ بليون دولار) – الصين (١,٧ بليون دولار)
- هونج كونج (١,١ بليون دولار) – ماليزيا (١,١ بليون دولار)
- مصر (٠,٩ بليون دولار) – الأرجنتين (٠,٧ بليون دولار)
- تايلاند (٠,٧ بليون دولار) – تايوان (٠,٥ بليون دولار)

أى أن دول جنوب وشرق آسيا حصلت على النصيب الأكبر ، وذلك إضافة فقط إلى المكسيك ، البرازيل ، الأرجنتين ، ومصر فقط من خارج هاتين المجموعتين، وحتى فى عقد التسعينات عندما زادت الاستثمارات الخارجية إلى حوالى الضعف لتبلغ فى عام ١٩٩٢م مقدار ٨٠ بليون دولار ، وحيث حصلت الصين على أكثر من ثلاث أرباع هذه الزيادة ، وعلى حوالى ٥٠٪ من الاستثمارات فى عام ١٩٩٣م . بينما انخفضت حتى فى ظل هذه الزيادة – الاستثمارات فى الدول الأقل نمواً فى أفريقيا وبعض آسيا – على نحو مستمر ، وتشكل الاستثمارات من النمور الآسيوية الكم الأكبر من الاستثمارات الذاهبة إلى الصين ، ومما يؤكد فقط دور الدول الآسيوية ، وليس كتغير يستشهد به على نهاية عدم المساواة فى تحركات رأس المال العالمى .

كما تؤكد الإحصائيات أن رأس المال الأجنبى فى العالم الثالث يتخذ أيضاً سبل أخرى للتعاون (وليس للاستثمار) بما فى ذلك أعمال التوكيلات التجارية ، منح براءات الاختراع ، إبرام التعاقدات للتعاون ... إلخ ، بذلك يمكن أن تستفيد الشركات متعددة الجنسية من تكنولوجيات العمالة الكثيفة فى الصناعات المعتمدة على هذه التكنولوجيات ، مثال : الملابس – الأحذية – الإلكترونيات ، وفى إنتاجها بأسعار إقتصادية وأقل بكثير عن تكلفة إنتاجها فى العالم الأول . وفى هذا الصدد يبدو من الشائع استخدام الأسماء التجارية العالمية .

كما أن بعض الاتفاقيات لاستخدام رخص التصنيع بمعرفة الشركات من العالم الثالث تتيح لشركات العالم الأول الحصول على مكاسب مالية ، وذلك حتى دون تصدير أى رأس مال من خارج العالم الثالث ، ويبدو أن هذا الأسلوب للاستثمار (دون رأس مال) شائع فى مجال الأغذية السريعة والمشروعات ، إذ تقوم بأكملها على رأس المال المحلى ، وتنقل الأرباح إلى رأس المال فى العالم الأول .

بذلك فإن هذه الاستثمارات لم تستطع أن تغير من دور العالم الثالث فى التصنيع على المستوى العالمى ولا على التجارة مع العالم الأول ، حيث تشير الأرقام فى نهاية عقد الثمانينات إلى أن الصادرات من دول العالم الثالث إلى بعض الدول الأوروبية شكلت النسب التالية من إجمالى الواردات إليها : ٢,٨٣٪ إلى مجموعة دول السوق الأوروبية ، ٣,٤٢٪ إلى أمريكا وكندا ، ١,٤٣٪ إلى اليابان . أى أنها نسب متواضعة للغاية .

ويمكن تفسير محدودية هذه الأرقام ، ولماذا لا تتزايد الاستثمارات فى دول العالم الثالث ، وذلك استناداً إلى أن رأس المال يفضل **التركيز والتجمع** فى موطنه الأصلى . وما يحقق للمستثمرين العديد من المميزات ، لا يجدها عند الاستثمار فى

العالم الثالث ، إذ تتوفر فى العالم الأول : **التكنولوجيا المتقدمة – العمالة الماهرة والمدربة ، التنظيمات المساعدة ، المقدرة على تقبل موجات التطور فى التصنيع ، الإنتاج على المستوى الكبير المحقق للكفاءة الاقتصادية المرتفعة ، المقدرة على الحصول على التسهيلات النقدية والبنكية ، الإمكانيات الكبيرة ذات الكفاءة العالية على القيام بعمليات البحث والتطوير** ، وأخيراً توفر **الأسواق الكبيرة والمستقرة** ، كل هذه العوامل تعنى فى النهاية التحقيق لمكاسب أعلى مقارنة عند الاستثمار الفعلى لرأس المال فى العالم الثالث ، وبما يفسر لجوء الشركات متعددة الجنسية إلى الاستثمار دون السعى إلى تحويل رأس مال إلى العالم الثالث .

بل أن ما يزيد حجم المشكلة أمام التصنيع فى دول العالم الثالث ، هو اتجاه رأس المال المحلى إلى الاستثمار فى العالم الأول ، حيث تتحقق أرباح عالية ، ومما يعنى مشكلة إقامة التصنيع فى العالم الثالث ، ويبدو أن التغلب عليها يستلزم التغيير فى كثير من الأوضاع ، إذ أن الأوضاع القائمة حالياً تبدو أنها ليست فى اتجاه التنمية المتوازنة بين العالمين الأول والثالث ، وذلك بديلا عما هو مفترض من وجود الفرص المتساوية والغير مقيدة للإنتاج والتسويق ، وبذلك تنتهى أيضاً خرافة إنخفاض تكلفة الإنتاج فى العالم الثالث ، بالاعتماد أساسا على التكنولوجيات كثيفة العمالة ، وحيث تتفوق التكنولوجيا المتقدمة ، والحجم الإنتاجى الكبير للوصول إلى تكلفة اقتصادية منخفضة ولأرباح عالية .

وحالياً فإن رأس المال الخارجى لا يتجه إلى العالم الثالث إلا إذا كانت هناك عوامل جذب قوية ، مثال : توفر الخامات الرخيصة ، خاصة فى **صناعات الاستخراج مثال خام البترول والتعدين ، وجود أسواق كبيرة فى الدول المستثمر بها** رأس المال الأجنبى . وجود **حماية وعوامل تحفيز من حكومة الدولة** من العالم الثالث، وجود **عمالة رخيصة** ، خاصة فى الصناعات التى تحتاج إلى كثافة العمالة (النسيج – الملابس – الأحذية – الإلكترونات ، كما سبق الذكر) يساعد على ذلك وجود بنى **فوقية جيدة ، وعمالة ماهرة ، وأسواق كبيرة** ، لكن كل هذا لا يشكل القاعدة ، بل أنه يقع فى إطار الاستثناء .

ومن الثابت أن الدولة فى العالم الثالث تلعب دوراً مؤثراً فى اجتذاب رأس المال الأجنبى بما تقدمه من تسهيلات وحماية وإزالة للمعوقات ، وبما يتيح إمكانيات المنافسة فى ظل الأسواق العالمية . وبما تحفل به من قوى مؤثرة وفاعلة ، وبذا فإن الدولة تستطيع إنجاح دخول واستثمار رأس المال الأجنبى ، والعمل على توطين التكنولوجيات المتقدمة . لكن مع توقع أن هذه النجاحات سوف تزيد بالتالى من دخول رأس المال المحلى فى الاستثمار ، وبما يحقق نجاحات لحكومة هذه الدولة من العالم الثالث .